استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق 2022-2027

ديسمبر 2021

الأورومتوسطية للحقوق

كوبنهاغن DKالطابق الثاني -1456، Vestergade شارع 16

الدانمارك

هاتف: 00 17 64 +32 45

iinformation@euromedrights.net

www.euromedrights.net

—

معلومات ببليوغرافية

العنوان: استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق 2022-2027

تأليف: األلورومتوسطية للحقوق

تاريخ النشر األلولي: ديسمبر 2021

الصفحات: 30

رقم الكتاب المعياري الدولي: 978-87-92990-86-0

اللغة الأصلية: الانجليزية

جدول المحتويات

توطئة.....4

المقدمة.....5

الهوية و الرؤية الرسالة و القيم.....7

طريقة عملنا.....8

التحليل و الرصد.....8

التعاون و العمل المشترك.....8

الدعوة و المناصرة و الاتصال.....9

التعميم.....9

الأهداف السياسية المتوخاة لعام 2027.....10

الهدف الأول: تعزيز حقوق المهاجرين و اللاجئين.....10

الهدف الثاني: تعزيز المساواة بين الجنسين.....12

الهدف الثالث: زيادة المساءلة و العدالة و توسيع الحيز المتاح أمام المجتمع المدني.....14

الهدف الرابع: تعزيز الديمقراطية و الحريات الأساسية.....16

الهدف الخامس: تحسين حالة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.....18

ألأهداف التنظيمية المتوخاة مع حلول عام 2027.....20

الهدف 1: عضوية مبنية على النشاط و الفعالية.....20

الهدف 2: إبراز صورة المنظمة و زيادة تأثيرها.....21

الهدف 3: تقليل البصمة الكربونية.....22

الهدف 4: برنامج التعلم الداخلي.....23

الهدف 5: برنامج التعلم الداخلي.....25

نتطلَّع للدورة القادمة للجمعية العامة.....26

مسرد المصطلحات.....27

توطئة

تعبر وثيقة الاستراتيجية هذه ثمرة لنقاشات مطولة بين ادراة الأورو-متوسطية للحقوق واللجنة التنفيذية في الفترة ما بين صيف 2020 وخريف 2021. إلى جانب الإدارة واللجنة التنفيذية ، شارك أعضاء الشبكة و موظفيها في اثراء هذه النقاشات. كما تم استشارة عدد من أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك المنظمات الشريكة الرئيسية المشاركة في مجموعات العمل لدينا بالإضافة إلى ممثلين عن المانحين الرئيسيين.

تمت ادرة هذه العملية بشكل مشترك من قبل اللجنة التنفيذية للشبكة والإدارة. تم تنفيذ جانب مهم من هذا العمل على مستوى ثلاث مجموعات عمل ، حيث عمل أعضاء اللجنة التنفيذية والإدارة بشكل مشترك على رسم رؤية الأورومتوسطية للحقوق ، ورسالتها ، وقيمها وأهداف برامجهغ، وأساس عضويتها ، وكذلك جوان التواصل والدعوة و المناصرة.

كما شارك موظفو الاورومتوسطية للحقوق و منذ البداية في اعداد هذه الوثيقة وساهموا بشكل مباشر في تحليل النتائج التي توصلت اليها الشبكة في الفترة من 2018 إلى 2021 وإعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للفترة الجديدة.

أخيرًا ، تمت دعوة أعضاء وشركاء الأورو-متوسطية للحقوق للمشاركة في سلسلة من الاجتماعات عبر الإنترنت بين شتاء 2020 وربيع 2021. خلال تلك الاجتماعات ، قدم الأعضاء أولاً مساهماتهم قبل وضع الإستراتيجية الجديدة ثم علقوا على مسودة وثيقة الإستراتيجية الجديدة

راسموس الينيسوس بوسروب
المدير التنفيذي

مقدمة

يتزامن الاعلان عن تقديم الاستراتيجية الجديدة للأورومتوسطية للحقوق مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للشبكة. على مدى ربع قرن ، نمت قاعدة أعضائنا ، وأكتسب موظفونا المزيد من المهارات و المهنية. اليوم ، تساهم الشبكة بشكل كبير في تشكيل الخطاب والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ، فضلاً عن سياسات المؤسسات الأوروبية الرئيسية تجاه هذه المناطق.

ومع ذلك ، فإن التعاون الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ضروري اكثر من اي وقت مضى. في أجزاء كثيرة من أوروبا وجنوب وشرق المتوسط ، أدت جائحة كوفيد 19- إلى تزايد التحديات الموجودة مسبقا. ازدادت أوجه عدم المساواة بين الجنسين ، وتوطدت أنماط الحكم الاستبدادي وغير الليبرالي ، ولا يزال التهميش الاجتماعي والاقتصادي في تصاعد ، كما ازداد قمع منظمات المجتمع المدني والحقوق والحريات الأساسية في شمال وشرق وجنوب المتوسط.

و بالرغم من ذلك ، نلاحظ بعض الانفتاحات المشجعة: حركات ومنظمات جديدة وقوية تستمر في الظهور وتجدد في اساليبها من اجل الدفاع عن حقوق الإنسان ؛ كما يواصل شركاؤنا الأقوياء النضال من أجل الترويج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أقوى دول العالم والمؤسسات الدولية.

تحت عنوان "التحسين والتقدم" ، تقترح وثيقة الإستراتيجية هذه للسنوات الست القادمة من 2022 إلى 2027 ، أن تجمع الأورو-متوسطية للحقوق بين تحسين إنجازاتها السياسية والتنظيمية الناجحة و إدخال أساليب عمل جديدة و مجالات تركيز جديدة تتماشى مع التحولات الجيوسياسية والمجتمعية التي تمر بها منطقتنا.

تحدد الوثيقة 10 أهداف ستسعى الشبكة الي تحقيقها على مدى السنوات الست المقبلة ، من 2022 إلى 2027. خمسة من هذه الأهداف سياسية ، الخمسة الأخرى أهداف تنظيمية.

الأهداف السياسية الخمسة هي:

- حماية حقوق المهاجرين واللاجئين بشكل أفضل.
- تعزيز المساواة بين الجنسين؛

- زيادة المساءلة والعدالة والمساحة المتاحة للمجتمع المدني.
- تعزيز الديمقراطية والحريات الأساسية.
- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأهداف التنظيمية الخمسة هي:

- تعبئة وتفعيل دور أعضائنا؛
- زيادة تأثير ورؤية الشبكة؛
- الحد من الانبعاثات الكربونية في طريقة عملنا؛
- تعزيز الوضعية المالية للشبكة وتنويعها؛
- تحسين التعلم الداخلي على مستوى الشبكة.

مع الأخذ في الاعتبار التركيبة الحالية للشبكة وقدراتها، سيتم تعديل تركيزنا الجغرافي على مدى السنوات الست المقبلة، والانتقال تدريجياً من الجنوب والشرق إلى الشمال، من أجل تعزيز مواقعنا الحالية أولاً في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط و بعد ذلك التوسع في أوروبا.

قبل التعمق في هذه القضايا، تُفتتح وثيقة الإستراتيجية هذه بعرض تقديمي مبسط لهويتنا ورؤيتنا ورسالتنا وقيمنا متبوعًا بمقدمة قصيرة لأساليب عملنا الرئيسية. يقدم القسمان التاليان من الوثيقة شرحًا معمقًا لأهدافنا العشرة. وتختتم الوثيقة بملخص لكيفية قيام الشبكة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الأولى.

الهوية و الرؤية

الرسالة و القيم

تعتبر الأورو-متوسطية للحقوق إحدى أكبر وأنشط شبكات منظمات حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية. يشير اسمنا بوضوح إلى الرؤية المنصوص عليها في إعلان برشلونة حول شراكة متساوية بين البلدان الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط (شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا). الشبكة مسجلة بموجب القانون الدنماركي منذ إنشائها في عام 1997، و تضم حاليًا 70 منظمة من 30 دولة. لدينا مكاتب في كوبنهاغن (المقر الرئيسي) وتونس وبروكسل. اليوم، نعمل بشكل أساسي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية في جنوب وشرق المتوسط والتأثير على سياسات المؤسسات الأوروبية الرئيسية تجاه هذه البلدان.

رؤيتنا هي حقوق الإنسان والديمقراطية للجميع في المنطقة الأورو-متوسطية.

مهمتنا هي تعزيز التعاون بين منظمات حقوق الإنسان من جنوب وشرق المتوسط، وزيادة نفوذها في الداخل والخارج. نسعى الى تحقيق هذا الهدف بشكل أساسي من خلال تسهيل إنشاء استراتيجيات وخطط عمل مشتركة بين الأعضاء، ومن خلال نقل مواقفهم ووجهات نظرهم المشتركة إلى صناع القرار والجمهور.

نلتزم في عملنا السياسي بالقيم الأساسية الثلاث التالية:

- حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة.
- الديمقراطية التعددية التي تعمل وفق سيادة القانون هي أكثر أشكال الحكم شرعية.
- منظمات المجتمع المدني المستقلة لها دور رئيسي في مراقبة و المساهمة في صنع القرار السياسي.

نلتزم في عملنا يوميا بالمبادئ الثلاثة التالية:

- المساواة للجميع.
- -التنوع والتعددية تعتبر نقاط القوة.
- الاستدامة أمر أساسي.

طريقة عملنا

قبل التعمق في هذه القضايا، تُفتتح وثيقة الإستراتيجية هذه بعرض تقديمي مبسط لهويتنا ورؤيتنا ورسالتنا وقيمنا متبوعًا بمقدمة قصيرة لأساليب عملنا الرئيسية. يقدم القسمان التاليان من الوثيقة شرحًا معمقًا لأهدافنا العشرة. وتختتم الوثيقة بملخص لكيفية قيام الشبكة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الأولى.

التحليل و الرصد

ترصد الأورو-متوسطية للحقوق أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورو-متوسطية من خلال التقارير والبعثات الميدانية وغيرها من أشكال جمع البيانات. نقوم أيضًا بإنتاج – او تكليف باحثين بالقيام بذلك – دراسات معمقة حول الحقائق و الاتجاهات والظواهر الرئيسية ذات الصلة بعملنا. نستخدم نتائج المراقبة والتحليل لتقوية قدرات وفهم أعضائنا لقضايا وعمليات محددة. كما نستخدمها لهم الوضع السياسي الذي نعمل فيه و رسم برنامجنا وأنشطة الدعوة والتواصل,

التعاون و العمل المشترك

تسعى الأورو-متوسطية للحقوق جاهدة الى تسهيل التعاون و خلق اساليب عمل مشتركة بين أعضائها وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، نسعى لإشراك الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية الوطنية والدولية وحشدها. يتم تنفيذ معظم انشطتنا في هذا السياق من خلال تنظيم عدد كبير من مجموعات العمل، حيث يلتقي أعضاؤنا مع نظرائهم ومع أصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الأفكار وتلقي التدريب ووضع خطط عمل واتخاذ قرارات مشتركة. نقسم مجموعات العمل إلى فئتين شاملتين: وطنية وإقليمية,

- تضم مجموعات العمل الوطنية أعضاء الشبكة و شركائها و أصحاب المصلحة في بلد معين في المنطقة الأورو-متوسطية. قد تركز مجموعات العمل الوطنية في عملها على واحد أو أكثر من أهدافنا الإستراتيجية. يتم التركيز بشكل أساسي على القضايا المحلية، لكن نطاق مجموعات العمل الوطنية تلك قد يشمل المستوى الدولي من خلال التنسيق الوثيق مع مجموعات العمل الإقليمية.

- تضم مجموعات العمل الإقليمية أعضاء الشبكة وشركائها وأصحاب المصلحة من المنطقة الأورو-متوسطية بأكملها. تنشط مجموعات العمل الإقليمية وفق لأهداف الشبكة لاستراتيجية. يركز عمل تلك المجمعات في المقام الأول على تأثير سياسات الفاعلين الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تنسق مجموعات العمل الوطنية والإقليمية بشكل وثيق من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشبكة ونتائج عمل أحدهما يصب في أهداف الآخر والعكس صحيح.

- بالتوازي مع مجموعات العمل هذه، تنظم الأورو-متوسطية للحقوق اليات حوار بين المجتمع المدني، الحكومات، والفاعلين الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي.

الدعوة و المناصرة و التواصل

تؤثر الأورو-متوسطية للحقوق وتتواصل مع صناع القرار والجمهور بشكل عام من خلال أنشطة الدعوة و المناصرة و التواصل. نقوم بذلك بالتعاون الوثيق مع أعضائنا وشركائنا. تستهدف أنشطة الدعوة و المناصرة الهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك الحكومات الإقليمية والوطنية بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات في جنوب وشرق البحر المتوسط. ننظم بعثات واجتماعات دعوة مشتركة لأعضائنا وشركائنا وننخرط في حوار مع الجهات الحكومية وصناع السياسات. كما ندعم المنظمات الأعضاء في الشبكة في أعمال المناصرة الخاصة بها على سبيل المثال من خلال التدريب أو تسهيل الوصول إلى صناع القرار. أخيرًا، ننقل أفكارنا ووجهات نظرنا وتحليلاتنا إلى الجمهور الأوسع من خلال بياناتنا وتقاريرنا، فضلاً عن الندوات والمؤتمرات، كما نتضامن و بشكل علني مع أعضاؤنا وشركاؤنا في حالة تعرضهم للاضطهاد والمضايقة,

التعميم

تسعى الأورو-متوسطية للحقوق الى تطبيق مبدأ التعميم لمعالجة القضايا والاهتمامات التي تمس المنظمة بأكملها. نهدف في عملية التعميم إلى ضمان معالجة المشكلة داخل جميع برامج وأنشطة الشبكة و هياكلها. تقوم الأورو-متوسطية للحقوق بإدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في جميع نواحي عملها ونضمن أن يتم تناول حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي والحركة والوصول إلى صناع القرار وتمويل المجتمع المدني في جميع برامجنا.

استكشاف اساليب عمل واجتماعات جديدة

بالاعتماد على خبراتنا المكتسبة في ظل عمليات الاغلاق بسبب جائحة كورونا، ستطور الأورو-متوسطية للحقوق اعتبارًا من عام 2022 وما بعده من أساليب عملها لتراعي أكثر البيئة و المردودية. ستستمر الاجتماعات الحضورية في الانعقاد وستُستكمل باجتماعات عبر الإنترنت ستسمح لنا أشكال العمل الجديدة هذه بالحفاظ اشكال تفاعل أكثر انتظامًا مع اعضاء الشبكة) والاعضاء فيما بينهم) بالإضافة إلى إطلاق مبادرات جديدة من خلال مجموعات عمل افتراضية إما على مستوى الوطني أو في مجالات مواضيعية محددة

الأهداف السياسية المتوخاة لعام 2027

في الفترة من 2022 إلى 2027، ستنظم الأورو-متوسطية للحقوق عملها السياسي حول الأهداف السياسية الخمسة المذكورة أدناه.

و للسماح للشبكة بالاستجابة للتحديات خارج الأهداف الخمسة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية بالإضافة إلى التهديدات التي تواجهها، ستقوم الأورو-متوسطية للحقوق برصد ميزانية احتياط مخصصة للأنشطة الصغيرة. ومن بين الأمثلة المحتملة لتلك لأنشطة: إثر التغير المناخي على حقوق الانسان، الشباب، الحركات الاجتماعية والمساواة.

الهدف 1: تعزيز حقوق المهاجرين و اللاجئين

تقلصت حركة الاشخاص بشكل مطرد في المنطقة الأورو-متوسطية على مدى السنوات الثلاث الماضية وكذلك قدرة منظمات المجتمع المدني في المنطقة على تعزيز وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين. من هذا المنظور، عززت جائحة كورونا اتجاها قائما من قبل يقيد التنقل عبر الحدود، ويحد من فرص الحصول على اللجوء والحماية للمهاجرين واللاجئين ، وزيادة استخدام عمليات الإعادة القسرية عبر الحدود الدولية. وفي المنطقة المغاربية، لا يزال التونسيون والمغاربة والجزائريون الذين يهاجرون نحو أوروبا يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان وخطر الترحيل عند وصولهم الى الضفة الأخرى. وفي الوقت نفسه، تنتهك الحكومات المغاربية هي نفسها حقوق المهاجرين الوافدين إلى المنطقة أو العابرين من أفريقيا جنوب الصحراء، و تعمد الى مضايقة منظمات المجتمع المدني بشكل منهجي ومنعها من التعبئة الفعالة واتخاذ تدابير مشتركة لحماية المهاجرين واللاجئين. وفي منطقة المشرق، زادت التوترات الجيوسياسية والركود الاقتصادي في تدهور الاوضاع، مما انعكس على حق ملايين المهاجرين واللاجئين في الحماية والسلامة. وفي موازاة ذلك، أعلنت العديد من حكومات المشرق (إلى جانب عدد قليل من البلدان الأوروبية) - في تناقض مباشر مع الواقع على الارض- أن أجزاء من سوريا "آمنة" واتخذت خطوات لإعادة اللاجئين السوريين المعرضين لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. و بالنظر إلى المضايقات التي يمارسها النظام و صعوبة والوصول إلى المعلومات على الأرض، تفتقر منظمات المجتمع المدني في المنطقة بشكل جماعي إلى القدرة على ضمان المراقبة المناسبة لوضعية المهاجرين الذين تم اعادتهم. من خلال تقديمه لمقترح "ميثاق الهجرة و اللجوء" في عام 2020، أكد الاتحاد الأوروبي رؤيته للهجرة باعتبارها تهديدًا لاستقراره الداخلي. ونتيجة لذلك، تركز أدوات سياسة الاتحاد الأوروبي وميزانياته، من ناحية، على حماية حدود الاتحاد الأوروبي خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وسياسات العودة، ومن ناحية أخرى ، على تطوير التعاون مع دول ثالثة بشأن إعادة قبول المهاجرين والسيطرة على حدودها.

أخيرًا، يفرض التغير المناخي - بما في ذلك التصحر والتلوث وارتفاع درجات الحرارة ومستوى سطح البحر - ضغوطًا إضافية على الناس في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط للهجرة من ظروف المعيشة غير المستدامة. و مع ذلك، لا توجد آلية قانونية في الوقت الحاضر لضمان حقوق المهاجرين واللاجئين بسبب المناخ وتوفير الحماية له.

يتمثل الهدف السياسي الأول للأورو-متوسطية للحقوق في تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية. للوصول إلى هذا الهدف، ستسعى الأورو-متوسطية للحقوق جاهدة لتحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2027:

- إنشاء آلية مستقلة لرصد ممارسات اعادة المهاجرين في بلدين على الأقل في منطقة جنوب المتوسط.

- إنشاء آلية مستقلة لمراقبة ميزانيات الاتحاد الأوروبي للعمليات المخصصة للهجرة لضمان شفافية ومساءلة أفضل المؤسسات المنفذة.

- العمل على ضمان سن اجراءات على المستوى الوطني لتسوية اوضاع المهاجرين واللاجئين في بلدين على الأقل في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تعزيز التعاون بين منظمات حقوق الإنسان والمهاجرين في أوروبا وجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من اجل ايصال صوتهم في المناقشات حول الهجرة على المستوى الوطني و على مستوى الاتحاد الأوروبي.

- يتم تضمين قضايا لاجئي المناخ في جدول أعمال الساسة الأوروبيين.

للوصول الى هذه الأهداف، ستسعى الأورو-متوسطية للحقوق إلى:

- رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تشغيل مجموعات عمل وطنية وإقليمية تركز على حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تنظيم أنشطة الاتصال بما في ذلك حملات إعلامية ومؤتمرات وندوات وجلسات الإحاطة التي سينشطها أعضاؤنا وموظفونا وشركاؤنا لتوعية الجمهور بالإضافة إلى أنشطة الدعوة و المناصرة التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية حول حقوق المهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية.

الهدف 2: تعزيز المساواة بين الجنسين

خلال السنوات الثلاث الماضية، استمرت أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة، والتمييز على أساس الجنس والتوجه الجنسي، وانتهاك حقوق المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية. في جميع أنحاء المنطقة، ظهرت حركات سياسية جديدة، الى جانب حركات اخرى متجذرة ، والتي ترفض شرعية وقابلية تطبيق الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الذي يضمن حقوق الإنسان للمرأة ومجتمع الميم، ويستهدفون بصورة مباشرة منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المرأة و مجتمع الميم. في كثير من الحالات، أدت جائحة كورونا إلى تفاقم عدم المساواة الهيكلية الموجودة مسبقًا والتمييز ضد حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

تشير دراسات حديثة إلى أن النساء في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لازلن يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي أكثر من أي مكان آخر في العالم. في معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، التشريعات التي تحمي المرأة من العنف إما غير موجودة أو معطلة أو لا تنفذ بشكل فعال. يعتبر وضع مجتمع الميم معقدًا بشكل خاص أيضًا: في معظم دول المنطقة، يتم تجريم العلاقات المثلية، ويمكن أن يواجه الأشخاص المتحولين جنسيًا المحاكمة بموجب قوانين "الآداب العامة" أو قوانين "التصرف ضد الطبيعة"، ويكون الأشخاص ثنائيي الجنس غير مرئيين. في ظل الوضع الذي يطبعه الركود القانوني، والنزعة المحافظة المتزايدة في جميع أنحاء بلدان جنوب المتوسط، تكاثفت جهود الحركة النسوية وأفراد مجتمع الميم والمتعاطفين معهم على مدى السنوات الثلاث الماضية.

اعتمد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستراتيجية الأوروبية للمساواة بين الجنسين 2020-2025 والاستراتيجية الأوروبية حول المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية 2020-2025، بالإضافة إلى خطة عمل الاتحاد الأوروبي حول النوع الاجتماعي (GAP III)، والتي تغطي العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في البلدان الاخرى، أي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك، تبقى اتفاقية اسطنبول بشأن مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، باعتبارها مبادرة من مجلس أوروبا، مفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليها. تشكل هذه الأدوات قوة ضغط لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة.

و يتمثل الهدف السياسي الثاني للشبكة في تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة في النهوض بها في المنطقة الأورو-متوسطية. ولبلوغ هذا الهدف، ستسعى الأورو-متوسطية للحقوق إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2027:

- إدراج حقوق المرأة وحقوق مجتمع في المناقشات العامة والسياسية في بلدين على الأقل في المنطقة.

- سنعمل على ان ينضم بلدين جديدين في المنطقة إلى الأليات الجديدة لمكافحة العنف ضد المرأة (مثل اتفاقية إسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة) أو ان يرفعا تحفظاتهما على الاليات القائمة (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

- سنعمل على ان ينسجم الإطار القانوني، بما في ذلك الدساتير، في بلدين على الأقل في المنطقة، مع الإطار الدولي لحقوق الانسان المتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

- ان يجري تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المنظمة، وتنفيذ إستراتيجية وخطة عملها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقييمهما من خلال مراجعة جنسانية ستقدم إلى الجمعية العامة للشبكة في عام 2024، تظهر تقدما نحو تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الشبكة

- سنعمل على تعزيز التعاون بين المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في أوروبا و نظيراتها في جنوب وشرق المتوسط التعاون فيما بينها، و ان تؤخذ مطالبهم مطالبها وتوصياتها في الاعتبار على مستوى المناقشات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

و لتحقيق هذه الأهداف، تعتزم الأورو-متوسطية للحقوق ما يلي:

- رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تفعيل فرق عمل وطنية وإقليمية تركز على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تنظيم أنشطة اعلامية بما في ذلك المؤتمرات والحلقات الدراسية و الاحاطات الإعلامية التي ستتيح لأعضائنا و موظفينا وشركائنا نشر قضايا المساواة بين الجنسين و تحسيس الجمهور.

- تنفيذ اعمال الدعوة و المناصرة لتعزيز واحترام حقوق الإنسان الخاصة بالنساء و مجتمع الميم على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية.

- تنفيذ إستراتيجية وخطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في الهياكل التنظيمية والأنشطة والقرارات والاتصالات في إطار برنامج الأورو-متوسطية للحقوق.

الهدف 3: زيادة المساءلة و العدالة و توسيع الحيز المتاح أمام المجتمع المدني

تقلصت و على نحو مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها في المنطقة الأورو-متوسطية، كما تضاءلت فرص المواطنين في المنطقة في الوصول إلى العدالة والمساءلة.

ففي جنوب وشرق المتوسط، لا تزال جائحة كوفيد19- توفر فرصة للحكومات المتسلطة لبسط سلطة الدولة على حساب المجتمع المدني المستقل والمساءلة والعدالة. وفي مصر، تستمر أعمال القمع والتخويف والمضايقة التي تمارسها الحكومة المدعومة من الجيش، في دفع منظمات المجتمع المدني

المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان إلى المنفى، السجن أو الاخفاء. و في الجزائر، يعتبر الرئيس تبون المدعوم من الجيش مسؤول عن العودة إلى القمع الذي يستهدف ناشطي المجتمع المدني والمتظاهرين. وفي سوريا، لا تزال منظمات حقوق الإنسان تتعرض للاضطهاد في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق المتنازع عليها. وفي تركيا لايزال القضاء مسيسا بشكل مفرط ويتم قمع منظمات المجتمع المدني. وفي فلسطين وإسرائيل، تتعرض منظمات حقوق الإنسان والنشطاء بصورة منهجية للقمع والمضايقة من جانب الإسرائيليين. ولا تتحقق في أي من هذه البلدان العدالة أو المساءلة.

يزداد هذا الوضع في التفاقم بسبب الفساد المستشري في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يزداد تجريم الدعم الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المستقلة من خلال سن قوانين مكافحة الإرهاب والعقبات الإدارية. وأخيرا، فإن الظهور السريع لمنظمات المجتمع المدني التي تشرف الحكومات على انشائها يزيد من تعقيد قدرة منظمات المجتمع المدني المستقلة على ممارسة دورها في مراقبة تطبيق القوانين وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

يتمثل الهدف السياسي الثالث للأورو-متوسطية للحقوق هو توسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني وزيادة المساءلة والعدالة في المنطقة الأورو-متوسطية. ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل الشبكة بشكل خاص على تحقيق ما يلي بحلول عام 2027:

- ضمان سيرورة الدعم السياسي والمالي و التنظيمي لصالح منظمات حقوق الإنسان في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في مصر وفلسطين وإسرائيل والجزائر وسوريا وتركيا.

- العمل على ان يعطي صانعو القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وفي البلدان التي تشارهم نفس الرؤية الأولوية لحماية وتوسيع الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب وشرق المتوسط، ولا سيما مصر وفلسطين وإسرائيل والجزائر وسوريا وتركيا؛ وذلك، من بين امور اخرى، عن طريق بناء تحالفات لصالح المساءلة والعدالة ودور المجتمع المدني في السياسة.

- اعتماد إصلاحات قانونية لصالح استقلال القضاء والمساءلة.

- أن ويواصل الاتحاد الأوروبي، في إطار أولوياته الاستراتيجية للفترة 2021-2027 في مجال التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي، تمويل وتعزيز حوار فعال مع المجتمع المدني الإقليمي، ويأخذ في الاعتبار توصياته

- ان ينشئ الاتحاد الأوروبي، وفي إطار سياسة الجوار الجنوبي الجديدة، آليات إقليمية ووطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلغين عن الفساد.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف، تعتزم الأورو-متوسطية للحقوق ما يلي:

- رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات التي تتعلق بوضع المجتمع المدني والعدالة والمساءلة في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

- تفعيل فرق عمل وطنية وإقليمية تركز على وضع المجتمع المدني والعدالة والمساءلة في المنطقة الأوروبية - المتوسطية.

- تنظيم أنشطة اعلامية بما في ذلك المؤتمرات والحلقات الدراسية والإحاطات الإعلامية التي سينشطها أعضاؤنا وموظفونا وشركاؤنا للتبادل واطلاع الجمهور، فضلا عن أنشطة الدعوة التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية بشأن وضع المجتمع المدني والعدالة والمساءلة في منطقة أوروبا والبحر المتوسط.

- دعم الحوار المنظم الإقليمي الذي يجمع المجتمع المدني من المنطقة الأورو-متوسطية بالاتحاد الأوروبي لتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان.

الهدف 4: تعزيز الديمقراطية و الحريات الأساسية

على مدار السَّنوات الثلاث الماضية، استمر وضع الديمقراطية و الحريات الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية بالتَّردي أو ظل حبيس وضع قائم سلبي. وقد أدت الصلاحيات الواسعة التي حظيت بها الحكومات في العديد من البلدان في ظل انتشار جائحة كوفيد19- إلى تنامي ظهور الاتجاهات غير الليبرالية و السُّلطوية، في حين ظهرت الحكومات و مؤسسات الدولة غير راغبة أو غير قادرة على إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية و حماية الحريات الأساسية. و يواجه التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية، و في بعض الحالات، الجهات الفاعلة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي لضغوط متزايدة من طرف قوى سياسية شعبوية جديدة، دون أن ننسى حالة عدم الاستقرار المتزايد التي تؤثر هي الأخرى على هكذا تعاون. و في بعض المناسبات، سُجِّلت خطوات خجولة نحو الإصلاح السياسي في البلدان الواقعة في منطقة جنوب و شرق المتوسط مثل المغرب و لبنان، فيما تبقى عملية الانتقال بعيد المدى بتونس من مرحلة الدولة البوليسية الاستبدادية في عهد بن علي يشكل ساحةً محتملةً لمتابعة الإصلاح الديمقراطي و حماية الحريات الأساسية على الرغم من النكسات و التحديات التي تواجه البلاد. و من بين أشد القضايا إلحاحًا نذكر ضرورة إجراء إصلاحات قضائية و دستورية، وإجراء إصلاح مؤسساتي يكفل الحريات الأساسية و الحقوق، دون أن ننسى إصلاح المؤسسات المسؤولة عن العمل على حظر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. و ثمَّة مجال رئيسي أخر في تونس يحتاج إلى الإصلاح ألا و هو المؤسسات العمومية المستقلة التي تعتمد في قدرتها على الأشراف على عمل الحكومة و مراقبته على هيكلها الداخلي وعلى قدرتها على العمل. و ما تزال هناك تحديات كبيرة تواجه الإصلاح الديمقراطي و حماية الحقوق الأساسية في أجزاء أخرى من المنطقة: ففي مثلاً الجزائر، شنَّ القضاء و عناصر الشطة حملة من القع و المضايقات غير المسبوقة ضد تجمعات شعبية شاركت فيها حركات سياسية و حقوقية. و في ليبيا، يبقى من الصعب بمكان تحقيق الاستقرار السياسي و ضمان احترام حقوق الإنسان على المدى البعيد، على الرغم من الاتفاق السياسي المُبرم بين مختلف القوى السياسية و العسكرية في البلاد في أوائل عام 2021.

يقضي الهدف السياسي الرابع الذي رسمته الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق إلى تعزيز الديمقراطية و الحريات الأساسية في الأورو-متوسطية. و لتحقيق هذا الغرض، ستعمل الأورو-متوسطية للحقوق على تحقيق الأهداف التالية مع حلول عام 2027:

- مراعاة التقارير البديلة الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة المتعلقة بحالة المجتمع المدني في كل من تونس و الجزائر و المغرب.
- حماية القوانين الموجودة لتعزيز استقلالية القضاء التونسي و تبني قوانين جديدة تزيد من تعزيز استقلاليته و سنَّها.
- إنشاء لجنة وطنية لمحاربة التمييز العنصري في تونس.
- تأسيس محاكم دستورية في تونس و إنشاء عمليات شفافة لانتخاب الأعضاء.
- إضفاء الطابع المؤسسي على رابطة الهيئات العمومية المستقلة في تونس و وضع استراتيجيات تتعلق بميدان الاتصال و التعبئة الشعبية.

و لتحقيق هذه الأهداف في تونس، تخطط الشبكة الأورو-متوسطية للآتي:

- رصد اتجاهات الديمقراطية و الإصلاحات و الحريات الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية و تطوراتها و تحليلها.

- إدارة مجموعات عمل وطنية و إقليمية تُركز على اتجاهات الديمقراطية و الإصلاحات و الحريات الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية و تطورات الوضع المتعلق بها.

- تنظيم أنشطة اتصال، بما فيها أنشطة إعلامية و مؤتمرات و ندوات و جلسات إحاطة إعلامية يقوم من خلالها أعضاء شبكتنا و شركائنا باطلاع الرأي العام العالمي على اتجاهات الديمقراطية و الإصلاحات و الحريات الأساسية في المنطقة الأورو-متوسطية و تطورات الوضع المتعلق بها، و القيام بأنشطة للدعوة تستهدف مؤسسات الإتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة و الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الحكومات الوطنية.

- تنظيم ورشات تدريبية لبناء قدرات أعضاء عدد معين من الهيئات العمومية المستقلة و موظفيها.

الهدف 5: تحسين حالة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

لم تعرف منطقة جنوب و شرق حوض المتوسط أي تحسن فيما يخص إعمال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على مدى السنوات الثلاث الماضية. فالمنطقة ما تزال واحدة من أكثر مناطق العالم معاناةً من الإجحاف حيث يسيطر 10% فقط من أصحاب أعلى الدخول على ما يعادل 60% من الدخل القومي. و تعاني النساء و الشباب و كبار السن و الفئات المستضعفة و الأقليات بشكل خاص من أوجه عدم المساواة هاته. و تحظى المرأة بشكل خاص بتمثيل عالٍ في قطاعات تفتقر عادةً إلى الحماية المنصوص عليها في قانون العمل و الضمان الاجتماعي، مثل العمل المنزلي أو الزراعة، و تعتبر حصة النساء في العمل بأجر في منطقة جنوب و شرق المتوسط هي الأدنى من نوعها في العالم. و كثيرًا ما تتمتع النساء بحقوق أقل من تلك التي يتمتع بها الرجال فيما يخص صناعة القرار و ممارسة مهنة معينة و السفر و الزواج أو الطلاق و ترأس شؤون الأسرة و الحصول على الميراث و إمكانية الوصول إلى الثروة و الموارد الأخرى. و على نحو مشابه، يعاني أفراد مجتمع الميم من تمييز هيكلي ممارس في حقهم أثناء الولوج إلى سوق العمل و هو عادةً ما يزيد من احتمال تعرضهم للمضايقات في أماكن العمل. إن احراز أي تقدم في مجال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مرهون بوجود دول ذات موارد كافية تخضع لمبدأ المساءلة. و لكن، تشهد منطقة جنوب و شرق المتوسط انتشار مزيج من السياسات غير الحكيمة و بعض القوالب النمطية الثقافية السلبية السائدة و برامج التكيُّف الهيكلي التي تحظى بدعم دولي، و هو ما يزيد من حدة أوجه عدم المساواة القائمة و يضر بحقوق العمال. و فضلاً عن ذلك، فقد شلَّت الأنظمة الضريبية التي يتم تنفيذها بشكل سيء في العديد من البلدان قدرة الحكومات على تأمين الموارد اللازمة لتلبية التزاماتها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية العاجلة. و قد تلعب في هذه الحالة الشركات الدولية و المستثمرون الأجانب و المؤسسات المالية دورًا رئيسيًا في التأثير على السياسات الاجتماعية و الاقتصادية القائمة في المنطقة. و مع ذلك، تتَّسم الأطر التنظيمية لهذه الكيانات بالضعف في العديد من البلدان، في حين نجد أن حقوق الإنسان و الالتزامات ببذل العناية الواجبة غير مبيَّنة بشكل واضح، و في حالة ما إذا كانت كذلك، يكون إنفاذها غير كافٍ في الغالب. و أخيرًا، يتحمل الإتحاد الأوروبي، بوصفه الشريك التجاري الرئيسي للعديد من دول جنوب و شرق المتوسط، مسؤولية الوضعية الراهنة، و لا سيما من خلال فشله في إشراك المجتمع المدني بصورة مناسبة في المفاوضات التجارية و الاتفاقيات الخاصة بالشراكة و عدم قدرته في ضمان إجراء تقييم سليم لتأثير الإتفاقيات التجارية على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على المستوى المحلي.

يقضي الهدف السياسي الخامس الذي رسمته الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق إلى تحسين إنفاذ الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على مستوى الأورو-متوسطية للحقوق. و لتحقيق هذا الغرض، ستعمل الأورو-متوسطية للحقوق بشمل خاص على تحقيق الأهداف التالية مع حلول عام 2027:

- استطاعت منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورو-متوسطية أن ترفع من مستوى قدراتها على مراقبة مدى تنفيذ الدولة لالتزاماتها المتعلقة بضمان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و ترجمة ما يحدث من انتهاكات للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و اتخاذ إجراءات بشأن ذلك.

- وثَّقت منظمات المجتمع المدني انتهاكات الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية تتعلق بالسياسات الضريبية و قصور أداء الدول، كما أسهمت في التقارير البديلة و الوثائق التي تُعنى بالسياسات عبر الوطنية و الاتفاقيات و الالتزامات المبرمة خارج الحدود الإقليمية.

- هناك إقرار بأن مسألة تحقيق المساواة في حقوق المرأة في الزواج و الإرث تعد أمرًا ضروريًا لتمتعها بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- تتم استشارة المجتمع المدني خلال ابرام الاتفاقيات التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

- يقوم الإتحاد الأوروبي بالتشجيع على تحسين لحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية كجزء من سياساته الداخلية و الخارجية.

و لتحقيق هذه الأهداف، تسعى الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق إلى ما يلي:

- رصد الاتجاهات المتعلقة بمدى تحسين الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المنطقة الأورو-متوسطية و التطورات الحاصلة في هذا المجال و تحليلها.

- تشغيل مجموعات عمل وطنية و إقليمية تركز على مسألة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

- تنظيم أنشطة اتصال، بما فيها أنشطة إعلامية و مؤتمرات و ندوات و جلسات إحاطة إعلامية يقوم من خلالها أعضاء شبكتنا و شركائنا باطلاع الرأي العام العالمي على التقدم الحاصل في تحسين الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المنطقة الأورو-متوسطية، و القيام بأنشطة للدعوة تستهدف مؤسسات الإتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة و الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الحكومات الوطنية.

حصر تركيزنا الجيوسياسي على فترة الست سنوات للإستراتيجية

أخذين بعين الاعتبار التكوين الحالي للشبكة وقدرتها، فإننا نقترح مباشرة القيام بجهودنا لتحقيق هذه الأهداف السياسية من الناحية الجغرافية على مدى السنوات الست المقبلة بالطريقة التالية:

خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الإستراتيجية، أي من عام 2022 إلى غاية 2024، ستركز الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق على: (أ) التمسك بمكانتها الحالية في منطقة جنوب المتوسط (شمال إفريقيا)؛ (ب) توسيع نطاق تواجدها في منطقة شرق المتوسط (الشرق الأوسط)؛ (ج) تعزيز قدرتها على التأثير على السياسات الأوروبية و غيرها من السياسات الخارجية الأخرى تجاه هاتين المنطقتين؛ و (د) الاستعداد للتغلغل في أعماق منطقة شمال المتوسط (أوروبا). تقدم الوثيقة سلسلة من السبل الملموسة التي تبين الكيفية التي ستعمل عليها الأورو-متوسطية للحقوق لتحقيق هذه الأهداف على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

و خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الاستراتيجية، أي من عام 2025 إلى غاية عام 2027، سوف تركز الشبكة جهودها على ما يلي: (أ) التمسك بمكانتها في منطقة جنوب و شرق المتوسط؛ (ب) تعزيز قدرتها على التأثير على السياسات الأوروبية و غيرها من السياسات الخارجية الأخرى تجاه هذه المناطق؛ و (ج) التوسع بشكل أعمق في شمال منطقة المتوسط (أوروبا). سيعتمد التركيز الدقيق لهذه المرحلة الثانية و تنفيذها على التوصيات المقدمة في مراجعة منتصف المدة التي سيتم اجراءاها قبل انعقاد الجمعية العامة في عام 2024.

الأهداف التنظيمية المتوخاة لعام 2027

لتحقيق الأهداف السياسية المذكورة أعلاه، من عام 2022 إلى غاية عام 2027، سوف تسعى الأورو-متوسطية للحقوق لتحقيق بصورة موازية لتحقيق الأهداف التنظيمية الخمسة التالية:

الهدف 1: عضوية مبنية على النشاط و الفعالية

إن الأورو-متوسطية للحقوق هي شبكة يقودها الأعضاء و لها قاعدة عضوية واسعة و متنوعة. و الشبكة هي عبارة عن منبر لتعبئة الأعضاء و إشراكهم في التعاون في مجال السياسات و بناء القدرات و أنشطة الدعوة و الاتصال بهدف العمل معًا على معالجة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية. و قد ازداد حجم الشبكة و زادت أهميتها على مر السنين، و هو الأمر الذي يتطلب العمل على اجتذاب منظمات شابَّة و نشطة من منظمات المجتمع المدني و توسيع نطاق دائرة اتصالها بجماهير جديدة مثل الحركات الاجتماعية و الناشطين الشباب عن طريق إدراج مواضيع جديدة و ناشئة.

يكمن هدفنا التنظيمي الأول في تنشيط قاعدة أعضائنا. و تشمل الأهداف التي نطمح لتحقيقها مع حلول عام 2027 الآتي:

- إدخال أساليب جديدة تُمكن الأعضاء من الانخراط في الشبكة من خلال شكل أكثر مرونة و فعالية من حيث التكلفة و يراعي مصلحة البيئة، يمكن من خلاله إنشاء مجموعات عمل على الإنترنت و خارجها على و الجمع بينها.

- وضع أساليب جديدة للعمل مع فاعلين سياسيين مؤثرين من خارج قطاع منظمات المجتمع المدني، مثل الحركات الاجتماعية و مثلين عن قصايا حقوق الإنسان الناشئة و غيرها.

- زيادة تواصلنا مع المنظمات الشبانية، خاصة على مستوى أفرقة العمل.

- زيادة عدد المنظمات الأعضاء مع الحفاظ على نوع من التوازن بين الأعضاء من دول الجنوب و الشمال.

- أن يفهم أعضائنا الشبكة و العمليات التي تقوم بها و يدعمونها بفعالية.

و لبلوغ هذه الأهداف، نعتزم الآتي:

- تنفيذ نموذج لمجموعة العامل يتسم بقدر أكبر من التنوع والمرونة.

- تخصيص الموارد لمتابعة قضايا العضوية في كل من اللجنة التنفيذية (على سبيل المثال مرجع العضوية) و في الأمانة العامة.

- اعتماد استراتيجية للعضوية و خطة عمل تُحدد مسارات تجديد العضوية و توسيع نطاقها مع التركيز على التمثيل في الجمعية العامة و إدراج منظمات جديدة و تعبئة الناشطين الشباب و تعزيز دور الأعضاء في تعبئة الأرضية الخاصة بأعضاء الشبكة.
-
- اعتماد أساليب جديدة للاتصال بالأعضاء فيما يتعلق باجتماعات اللجنة التنفيذية و اجتماعات أفرقة العمل و غيرها.

الهدف 2: إبراز صورة المنظمة و زيادة تأثيرها

نظراً لهيكل أعضائها، تبقى الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق قادرة على التدخل في مناقشات الخبراء بوصفها مصدراً موثوقاً و قانونيًا لاستقاء المعلومات المباشرة و الآراء التي تستند إلى أدلة. و تتمتع الشبكة بمعرفة جيدة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء به و وسائط الإعلام التي تهتم بشؤون المنطقة الأورو-متوسطية و لها إمكانية للوصول إليها. ومع ذلك، احظى الشبكة بظهور باهت خارج دوائر الخبراء المتخصصة. في حين شهدنا مؤخراً تحسينات في قدرتنا على تجاوز دوائر الخبراء الضيقة المذكورة ، فثمة مجالاً للتحسين بغية جذب المزيد من الاهتمام و استغلال الفرص للوصول إلى الفاعلين السياسيين و وسائل الإعلام و الجمهور عمومًا على نحو أكثر فعالية.

و يكمن هدفنا التنظيمي الثاني في زيادة حضور الشبكة و الرفع من تأثيرها. و عملاً بذلك، نسعى لتحقيق الأهداف الملموسة التالية مع حلول عام 2027:

- الوصول إلى فئات واسعة و أكثر تنوعًا من الجمهور عن طريق أنشطة الاتصال والدعوة التي نقوم بها.

- حظيت الشبكة بالاعتراف و التقدير بوصفها طرفًا فاعلاً إقليميًا في المجتمع المدني و التي تتكلم بصوت واضح و موحد و موثوق.

- تستفيد وسائل الإعلام ذات الخط التحريري الجيد من خبرات أعضائنا بوصفها مصدراً مباشراً موثوقاً للمعلومات و التحليلات و الآراء.

- صانعو القرار ملزمون بموجب عملنا في مجال الدعوة و الاتصال باعتماد سياسات تراعي حقوق الإنسان.

- الرفع من قدرة موظفينا و أعضائنا و شركائنا على القيام بأنشطة للدعوة و التواصل بشكل فعال.

لبلوغ هذه الأهداف، نخطط للآتي:

- تطوير "محور" يخص الأعضاء كمدخل ثنائي الاتجاه يتيح لصانعي السياسات ووسائط الإعلام إمكانية الوصول إليه. وسيشمل ذلك مساعدة الأعضاء في تنسيق الرسائل و فتح قنوات ربط تربط وسائط الإعلام و المسؤولين بالأعضاء.

- إعادة بلورة صورة هوية الأورو-متوسطية للحقوق، بما في ذلك التوسيم المرئي، لإبراز ملف هويتنا بين أوساط الجماهير المستهدفة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني و صُناع السياسات و المنظمات الحكومية الدولية و المانحين و مؤسسات الأعمال و وسائل الإعلام و الصحفيين و المجامع الفكرية و الأكاديميين و الجمهور عامةً.

- زيادة تقديمنا لروايات تتعلق بحقوق الإنسان و حكايات بالاستناد إلى الأدلة، في شكل قوالب مناسبة و جذابة تتلاءم مع الجمهور، أي المنشورات على وسائط الإعلام الاجتماعية و الحملات المصغرة و الاجتماعات المباشرة و جلسات الاحاطة الإعلامية و البيانات الإعلامية و أشرطة الفيديو و مقالات الرأي و الحوارات و سلسلة من الملفات الصوتية، وما إلى ذلك.

- وضع استراتيجية رقمية لمعالجة التحديات المتعلقة بالدعوة و الاتصال مثل تعميم الرسائل و قاعدة بيانات الاتصال و الدعوات على مواقع الإنترنت و استخدام وسائط التواصل الاجتماعية.

- تنظيم ورشات تدريب لفائدة موظفينا و أعضائنا و شركائنا في مجال الدعوة و الاتصالة.

الهدف 3: تقليل البصمة الكربونية

يشكل تغير المناخ حالة طوارئ عالمية تؤثر بشكل واضح على حقوق البشر و حرياتهم في جميع أنحاء العالم. وتترتب على الهيكل العملياتي التقليدي الذي وضعته الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق و الذي يشمل الرحلات الجوية الدولية و الإقامة في الفنادق نسب كبيرة نسبية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولم يتم اختيار سلاسل مشترياتها استنادا إلى معايير تراعي المحافظة على البيئة. و إذا تُرك هذا الأمر بدون معالجة، فإنه قد يُسهم في زيادة حجم التهديد لحقوق أعضائنا و سبل عيشهم و يضعف أهليتنا أمام المانحين الرئيسيين. و ستقوم الأورو-متوسطية للحقوق باستبدال أساليب العمل البدني التي ننتهجها إلى نماذج عمل شبكيَّة أخرى أكثر مراعاة للبيئة و أكثر مرونة و فعالية من حيث التكلفة، و ذلك بعد الاستفادة من التجارب الأخيرة خلال عمليات الإغلاق التي رافقت ظهور جائحة كوفيد19-.

هدفنا التنظيمي الثالث يكمن في خفض بصمة ثاني أكسيد الكربون إلى حد كبير

الأهداف الملموسة التي نروم تحقيقها مع حلول 2027 هي كالآتي:

- التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات أقل بكثير من مستويات ما قبل الوباء.

- أن يشمل الهيكل الإداري السائد لدينا، بما في ذلك جميع المشتريات، تعميم مراعاة مسألة التغير المناخي .

- أن تراعي محفظة أنشطتنا، بما في ذلك أنشطة مجموعات العمل و اجتماعات اللجنة التنفيذية و الأمانة العامة و غيرها، إدراج مسألة تغير المناخ.

و لتحقيق هذه الأهداف، نخطط للآتي:

- القيام بعملية مراجعة مناخية لسنة تشغيلية عادية ما قبل الوباء لتكون بمثابة قاعدة ننطلق منها للإبلاغ ضد ذلك.

- خفض عدد اللقاءات السنوية المباشرة التي تتطلب استعمال وسائل النقل الجوي الدولي إلى ما نسبته 50%، و يشمل ذلك التقليل من اجتماعات اللجنة التنفيذية و الأمانة العامة، و الندوات و المؤتمرات و غيرها من التجمعات الدولية الأخرى و إيفاد بعثات خاصة بالدعوة.

- التوقف عن تقديم الوثائق المطبوعة في الاجتماعات التي تعقد وجهًا لوجه و التجمعات، و التحول إلى نموذج عمل يومي يستغني فيه الموظفون عن الوثائق المطبوعة و الأوراق.

- بناء قدرات قوية في صفوف الأمانة العامة تكون قادرةً على استعمال تقنية الإنترنت لمساعدة الموظفين على تدريب بقية الأعضاء على استخدام الحلول الإلكترونية المقترحة.

- ضمان أن لا تكون سلسلة مشترياتنا (عقود الخدمات و ترتيبات السفر و خدمات الإطعام و غيرها) ضارة بالمناخ الناشئة

الهدف 4: تحسين الاستدامة المالية و تنويع الموارد المالية

حققت الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق نموًا مطردًا في مداخيلها على مدار السنوات الماضية. و رغم أن ذلك ينم عن وجود قاعدة اقتصادية سليمة، إلا أنه أيضًا يزيد من تعقيد إدارة الموارد المالية الخاصة بالشبكة و هو ما يدعونا إلى انتهاج أسلوب أكثر نجاعة و قوة في إدارة الشؤون المالية. و تزيد هذه الحالة من الحاجة إلى بناء احتياطات سليمة و إدارة الخصوم المالية طويلة الأجل و توسيع قاعدة المانحين لدينا و تنويعها.

يتمثل هدفنا التنظيمي االرابع في تحسين الاستدامة المالية و تنويع الموارد المالية. و لذلك فقط سطَّرنا أهدافًا ملموسةً لتحقيقها مع حلول 2027، و هي كالآتي:

- حشد الأموال لضمان تنفيذ وثيقة الإستراتيجية الحالية.

- الاحتفاظ بحافظة التمويل و زيادة تنوعها من خلال إضافة مانحين جدد و إعطاء الأولوية للدعم المالي طويل الأجل و الذي يتَّسم بالمرونة.

- زيادة الأسهم المالية (استمرارية الاحتياط) لزيادة الاستدامة التنظيمية.

- يُكفل ضمان الامتثال للقوانين المالية و شروط الحصول على المنح التي تقدمها الجهات المانحة.
- خفض الالتزامات المالية طويلة الأجل بشأن عقود الإيجار و عقود تقديم الخدمات.

و بغية الوصول إلى هذه الأهداف، نعتزم الآتي:

- إشراك أعضاء اللجنة التنفيذية في رسم إستراتيجية دبلوماسية تستهدف الجهات المانحة و تعبئة المنظمات الأعضاء التي ترغب في المشاركة على نطاق أوسع.

- دعم جميع الأقسام بموظفين جدد لدعم عمليات جمع الأموال التي تقوم بها الشبكة حاليًا.

- تحسين إدارة المنح من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة و تنظيم دورات تدريبية في هذا الشأن.

- المضي في تعزيز إجراءاتنا الخاصة بإدارة الموارد المالية و صيَّغ تنفيذها.

- ادِّخار الأموال من أجل زيادة الأسهم المالية حيثما أمكن ذلك دون تعريض أهدافنا السياسية و التشغيلية للخطر.

الهدف 5: تحسين برنامج التعلم الداخلي

أنشأت الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق إطارا جديدا لرصد أنشطتها و تقييمها على مدى السنوات الأربع الماضية. و يسمح ما يسمى بإطار التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم للشبكة من تحسين مراقبة التقدم الحاصل في برامجنا و تحديد أهدافنا و تحسين الروابط التي تجمع بين هذه الأهداف و الأنشطة التي نقوم بها و تعديل عملنا و ضمان تطبيق مبدأ المساءلة. و تتمثل الخطوة الأخيرة المتعلقة بتنفيذ الإطار في ضمان تمكين الشبكة من الاستفادة من الدروس المتوخاة من الإطار خاصة فيما يتعلق بالتخطيط و استهداف أنشطتنا البرنامجية و أساليب عملنا.

يشمل هدفنا التنظيمي الخامس في أن ترفع الشبكة من وتيرة برامجها التعليمية على المستوى الداخلي و ممارستها بشكل منتظم

الأهداف الملموسة التي نروم تحقيقها مع حلول 2027 هي كالآتي:

- تنفيذ إطار التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم تنفيذًا كاملاً كدورة سنوية.

- تقييم إطار التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم نفسه و تعديله.

- أن يفهم طاقم الموظفين و الإدارة و اللجنة التنفيذية و الأعضاء ككل حيثيات الإطار الجديد و يتولوا بأنفسهم مسؤولية تنفيذه.

- تقديم تقارير عالية الجودة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك اللجنة التنفيذية و الجهات المانحة و الأعضاء و الشركاء الخارجيين.

و لتحقيق هذه الأهداف، نعتزم ما يلي:

- تأمين الموارد البشرية من أجل التنفيذ الكامل للدورة السنوية لإطار التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم، و القيام بتقييم إطار العمل هذا و تعديله.

- وضع هيكل تنظيمي واضح يتيح لأصحاب المصلحة الرئيسيين بتولي زمام الأمور فيما يتعلق بالإطار و تنفيذه.

- توفير التدريب الكافي لفائدة الموظفين و أصحاب المصلحة الأخرين.

- إدخال عمليات تقييم داخلية و خارجية متكررة للبرامج و مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرامية للاستفادة من الخبرات المكتسبة والعمل بموجبها.

نتطلَّع للدورة القادمة للجمعية العامة

على مدى السنوات السِّت المشمولة بالوثيقة الحالية المتعلقة بالإستراتيجية، ستعمل الأمانة العامة للشبكة الأورو-متوسطية للحقوق على إبقاء اللجنة التنفيذية و الأعضاء و الجهات المانحة و غيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على إطلاع تام بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف السياسية و التنظيمية العشرة الواردة في الوثيقة، وعلى مدى السنوات الست المشمولة بهذه الوثيقة الاستراتيجية. و سيتم تنظيم التقارير العامة على النحو التالي:

- مراسلة اللجنة التنفيذية بشكل منتظم بشأن الإنجازات و المستجدات المتعلقة بمدى تحقيق جميع الأهداف، و ذلك استنادًا إلى إطار التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم.

- إعداد منشورات إلكترونية، مثل إعداد نشريات إخبارية و نشر تقارير مُقتضبة على موقعنا على الإنترنت و في صفحاتنا على شبكات التواصل الاجتماعية، و ارسالها إلى الأعضاء و الجهات المانحة و أصحاب المصلحة الخارجيين.

- إعداد تقارير سنوية لاطلاع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم عامة الناس، على النتائج المحققة.

- إعداد تقارير سنوية لمراجعة الحسابات السنوية و تقديمها إلى اللجنة التنفيذية و أصحاب المصلحة المعنيين عند الطلب.

- تقديم تقارير مالية و أخرى حول الأنشطة إلى دورة الجمعية العامة التي ستنعقد في عام 2024.

و قبل انعقاد الجمعية العامة في عام 2024، ستجري الأمانة الأمة مراجعةً لمنتصف المدة الخاص بعمل الشبكة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية العشرة. و ستشكل التوصيات المنبثقة عن هذه المراجعة جزءًا من الأساس لوضع وثيقة معدَّلة توضح الإطار الإستراتيجي، كما ستشكل أيضًا سلسلة داعمة من سبل العمل التي سيتم اعتمادها خلال السنوات الثلاث الأخيرة من مرحلة الاستراتيجية (2025-2027).

مسرد مصطلحات

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (CEDAW)

منظمة المجتمع المدني (CSO)

اللجنة التنفيذية (EC)

الإتحاد الأوروبي (EU)

الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (ESCR)

المثليين والمثليات ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً (LGBTQI+)

منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA)

التخطيط و المراقبة و التقييم و المحاسبة و التعلم (PMEAL)

الأمم المتحدة (UN)

شكر و تقدير

تود ألورو-متوسطية للحقوق أن تعرب عن جزيل شكرها للجهات المانحة على دعمها المالي:

- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA
- برنامج الرشاكة الدمناركية العربية DAPP
- الاتحاد الأوروبي
- كنيسة السويد Kyrkan Svenska
- France de Fondation
- صندوق سيغريد راوزينغ الاستنمائي
- مؤسسة المجتمع المنفتح OSF
- وزارة الخارجية النرويجية
- الاتحاد الكونفدرالي السويسري
- مؤسسة هايرنيش بول

الأورو -متوسطية للحقوق
EuroMed Rights
EuroMed Droits